

هوس الاستهلاك يوقف عجلة التنمية في الجزائر دراسة تحليلية للواقع والحلول

أ. بن يحي سعاد

أستاذ مساعد

جامعة الجلفة - الجزائر

د. مخلوف عز الدين

أستاذ محاضر

جامعة الجلفة - الجزائر

ملخص:

إذا كانت التنمية تهدف إلى تحقيق نقلة حضارية تقوم على فلسفة إنسانية شاملة ومتواصلة تلغي الفروق بين الشعوب وتحقق الأمن الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي والسياسي، فإن انتشار ثقافة الاستهلاك تلغي هذا الهدف، وفي ظل متغيرات عالمية غير مسبوقة تبدلت قيم العمل والإنتاج وتحولت إلى قيم استهلاكية تتزع نحو الرغبة في التملك وتوقفت عجلة التنمية في كثير من البلدان العربية.

وتحت وطأة الظروف الاقتصادية الراهنة، هدفت هذه الورقة البحثية إلى معرفة ما إذا كان للهوس الاستهلاكي علاقة بوقف عجلة التنمية في الجزائر، وما إذا كانت التدابير التقشفية المتخذة من قبل الدولة تحل مشكلة أزمة انخفاض سعر البترول التي عصفت بالاقتصاد الجزائري، واقتراح حلول من أجل الخروج من الأزمة وتحقيق التنمية.

الكلمات المفتاحية: هوس الاستهلاك، التنمية في الجزائر، التقشف، ترشيد الاستهلاك.

Abstract :

If Development is to achieve a civilized leap based on comprehensive and persistent humanism abolish differences between peoples, social security and economic and political stability, the spread of consumer culture eliminates this goal, in an unprecedented global work values and production values have changed and turned Consumer values tend towards wanting to own property and ceased development in many Arabic countries.

And under current economic conditions, this paper aimed to see whether the consumption Mania linked to stop development in Algeria, and whether the austerity measures taken by the State to solve the problem of low oil price crisis that struck the Algerian economy, and finally proposing solutions To emerge from the crisis and achieve development.

Key words: consumption mania, development in Algeria, austerity, rationalization of consumption.

تمهيد:

إذا كانت التنمية تهدف إلى تحقيق نقلة حضارية تقوم على فلسفة إنسانية شاملة ومتواصلة تلغي الفروق بين الشعوب وتحقق الأمن الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي والسياسي، فإن انتشار ثقافة الاستهلاك تلغي هذا الهدف¹، وفي ظل متغيرات عالمية غير مسبوقه في تاريخ الأمم، تطورت آليات السوق وأصبحت الثقافة آلية من آليات الهيمنة والسيطرة بفضل عالم يصطنع أصحابه المساواة ويعلنون شعارا براقا يجلو لهم تسميته بـ "جيران في عالم واحد"، إلا أن الواقع يثبت بما لا يدع مجالا للشك أنه عالم لا يعرف المساواة بين الدول أو الشعوب، وترتب عن ذلك انقسام الدول إلى فريقين فريق يدفع شعوبه نحو العمل المنتج فيصنع التاريخ والحضارة، وفريق آخر يقف متلقيا لما ينتجه الأول ويكتفى بالنظر إلى من يصنعون تلك الحضارة، تمايزات تعرف طريقها في ظل منافسة غير متكافئة وقواعد غير متوازنة يصكها "بارونات" العالم الجديد.

وفي ظل هذا المناخ العالمي غير المتوازن تحولت سلوكيات البشر - خاصة في الجزء الجنوبي من "القرية الكونية" - إلى أفعال تميل بصورة كبرى نحو الوجدان والعاطفة في التعامل مع السلع، وهرول الناس نحو الأسواق، أو هرولت الأسواق إليهم، وأضحى التسوق في حد ذاته هدفا يسعى إليه أفراد بعض المجتمعات، مترقبين بشغف الحصول على السلع التي يعلن عنها، أو ما يسمعون عن طرحها في الأسواق².

وفي ظل هذا كله تبدلت قيم العمل والإنتاج وتحولت إلى قيم استهلاكية تترع نحو الرغبة في التملك، وتوقفت عجلة التنمية في كثير من البلدان العربية وتبين ذلك الأرقام التي ترصدها الهيئات العالمية عن المبالغ التي تصرفها الدول في الاستهلاك وعن انتاج تلك الدول، ومن بين هذه الدول الجزائر.

تحت وطأة الظروف الاقتصادية الراهنة مع انخفاض سعر البترول الذي يمثل تقريبا 95 بالمائة من صادرات الجزائر أو يزيد، سعت الجزائر إلى إيجاد حلول للخروج من الأزمة الاقتصادية، واتخذت اجراءات قانونية لمواجهة لها و اعلنت سياسة التقشف، وقررت ترشيد الاستهلاك والإفناق، وهنا يمكن لنا ان نتساءل: هل حقا الاستهلاك هو ما يوقف عجلة التنمية في الجزائر؟ وهل التدابير التقشفية المتخذة لمواجهة أزمة انخفاض سعر البترول هي الحل؟ وما هي الحلول الممكنة في مثل هذه الظروف؟

للإجابة على هذه التساؤلات تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

اولا: التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

ثانيا: هوس الاستهلاك وعلاقته بالتنمية في الجزائر.

ثالثا: عوامل انتشار ثقافة الاستهلاك في الجزائر.

رابعا: تحليل التدابير المتخذة من قبل الدولة لمواجهة الأزمة الاقتصادية.

خامسا: الحلول المقترحة للخروج من الأزمة وتحقيق التنمية.

أولاً: التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي:

لقد فرق الاقتصاديون بين مفهوم النمو الاقتصادي Growth وبين مفهوم التنمية Development. فاصطلاح النمو الاقتصادي يشير إلى ارتفاع الدخل القومي أو نصيب الفرد من الدخل القومي أو الناتج القومي، فعندما يزيد الإنتاج من السلع والخدمات في دولة ما بأي شكل من الأشكال فإن ذلك يسمى بالنمو الاقتصادي، أما التنمية الاقتصادية فتتضمن تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي بالإضافة إلى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل.

فالبعض يعتبره إحداث زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية، ويعتبر أن الاستثمار في رأس المال المادي والبشري هو المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي، أما النظم الاقتصادية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد إلى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم والوضع الأمثل للإنتاج³.

بينما يعرف سيمون كوزنتس - الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971 - التّمو الاقتصادي بأنه: "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والأيدولوجي المطلوب لها"⁴.

و جاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة لعام 1956م أن التنمية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع. هذا في حين يتفق كل من "سلتر" و "روستو" W. Rostow على اعتبار أن التنمية تكون بتخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة فيها، وتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة⁵.

وتعرف على أنها إجراءات وسياسات وتدابير متعمدة تتمثل في تغير البنيان والهيكل الاقتصادي القومي، وتهدف الى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة من الزمن، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الافراد⁶.

بينما يشير المفكران ماير وبالديوين الى ان تحليل التنمية الاقتصادية يدور حول الزيادة العامة في الدخل الحقيقي والتغيرات الخاصة التي تصاحبها خلال فترة زمنية طويلة، فإذا كان معدل النمو اكبر من زيادة السكان فان الدخل الفردي الحقيقي يزداد في هذه الحالة⁷.

ومما سبق نشير إلى أن مفهوم التنمية يتمثل في كونها "عمليات مخططة وموجهة في مجالات متعددة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات و الطاقات، بما يحقق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد"⁸.

ومنه فالنمو الاقتصادي يعتبر أحد المكونات الهامة لعملية التنمية، إلا أنه لا يعد المكون الوحيد، إذ أن التنمية ليست ظاهرة اقتصادية بحتة بل أنها تغيير جذري يمتد ليمس ما هو أبعد من الجوانب المادية والمالية لحياة الناس، والتنمية يجب النظر إليها باعتبارها عملية متعددة الأبعاد تتضمن إعادة تنظيم وتوجيه الأنظمة والهياكل الاقتصادية والاجتماعية في بلد ما، ومن هنا يبرز مفهوم التنمية الشاملة، والتي تشمل التقدم الاقتصادي والتغيرات الاجتماعية والوعي والثقافة. وعلى ضوء ما سبق يمكن القول أن التنمية لا تهتم بجانب واحد فقط كالجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، وإنما تشمل كل جوانب الحياة على اختلاف صورها وأشكالها فتحدث فيها تغيرات كيفية وكمية عميقة وشاملة، وبمشاركة حقيقية من السكان والمواطنين.

جوانب التنمية الشاملة:

ترتكز عملية التنمية الشاملة في تحقيق أهدافها على العديد من الجوانب والعناصر ومنها :

(أ) الجانب الاقتصادي: وذلك برفع مستوى الدخل القومي، وزيادة معدل دخل الفرد، ومهاجمة الفقر والبطالة، وتوفير المساواة في الدخل لأفراد المجتمع.

(ب) الجانب العلمي: الاعتماد على العلوم والتكنولوجيا لزيادة الإنتاج، على أن تكون التقنية نابعة من العقول المحلية، وليست مستوردة من الخارج ما أمكن.

(ج) الجانب الاجتماعي والثقافي: ويشمل العلاقات والوعي والمسؤولية ودراسة توزيع القوة والتعليم والدخل، ويشمل ذلك أيضاً تحرير العقول من التخلف، والعادات السيئة كالأنانية واحتقار العمل اليدوي، وإتاحة الفرصة للعمل بنشاط وفعالية تمكن من استخدام الأسلوب العلمي، وتنمية القدرة على الإبداع والابتكار، والابتعاد عن العشوائية والقبيلية الضيقة، والتمسك بنظام سليم للقيم.

مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية⁹: يشير الجدول التالي الى مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية

م	مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية
1.	حجم قطاع الزراعة التقليدية.
2.	الدخل الفردي بالنسبة للدخل العام.
3.	نسبة النمو السنوي في الدخل الفردي الحقيقي من الإنتاج القومي العام.
4.	مدى وفرة المواد الطبيعية.
5.	نسبة توظيف رأس المال.
6.	مستوى تحديث الصناعة.
7.	التغيير الذي طرأ على الصناعة.
8.	مستوى التحديث في الآلات الزراعية.
9.	درجات التحسن في الإنتاج الزراعي.

10.	مستوى التحسن في الدخل القومي.
11.	مستوى التحسن في نظام الضرائب.
12.	تركيب أو بناء التجارة الأجنبية.
13.	مدى تعهد القيادة بالتنمية الاقتصادية
14.	قوة حركة العمل.
15.	نسبة الصناعة المحلية للصناعة الأجنبية في المجتمع.

المصدر: عبد اللطيف، رشاد، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص: 56 - 57.

ثانياً: هوس الاستهلاك وعلاقته بالتنمية في الجزائر:

يعتبر الاستهلاك ظاهرة اقتصادية طبيعية يمارسها الأعوان الاقتصاديون من أجل تحقيق رغباتهم ومتطلباتهم الأساسية المختلفة، وكذا أفراد المجتمع، حيث يعتبر الاستهلاك من أهم المحركات الاقتصادية في المجتمع، كما يشكل هذا المحرك واحد من أهم مكونات الطلب الكلي في اقتصاديات الدول.

ولكن انتشار ثقافة الاستهلاك ووصولها إلى العالم العربي جعل المجتمعات تتدافع نحو الاستهلاك بغض النظر عن حاجتهم لهذه المنتجات أو تلك، وأمثلة ذلك كثيرة في بلادنا العربية، فالعرب ينفقون سنوي¹⁰:

- 20 مليار دولار على العطلات.

- 5,4 مليار دولار على التدخين.

- 5 مليارات دولار على السحر والشعوذة.

- المصريون ينفقون 40 مليون جنيه يوميا على الكلام في الهاتف النقال.

- المرأة الخليجية تنفق 2 مليار دولار سنويا على أدوات التجميل.

1,7 مليار دولار على البحث العلمي = ما تنفقه جامعة أميركية واحدة.

وفقا لهذه الإحصاءات فإن العالم العربي يشترك في ذلك فقراءه وأغنياءه، ينفقون غالبية دخلهم على السلع الاستهلاكية في حين أن إنفاق هذه الدول العربية مجتمعة على البحث العلمي يساوي ما تنفقه جامعة أميركية واحدة عليه، اللافت أن معظم هذه السلع مصنوعة في خارج الوطن العربي وأن ما يستهلكه الوطن العربي من غذاء يزيد عن إنتاجه بنحو عشرين مليار دولار سنويا.

وهنا أخذ الاستهلاك منحى آخر وخرج عن العقلانية وأصبح يطلق عليه مصطلح هوس الاستهلاك حيث أصبح هذا المصطلح شائعا في حياتنا والذي تعرفه الدكتورة نادية¹¹ بأنه زيادة الاندفاع نحو الشراء ونحو تكديس الأشياء حتى وان لم يكن هناك حاجة إليها وانه حالة من الاقبال المتزايد على كل ما هو متاح وموجود.

ويضيف الى ذلك الدكتور أحمد جابر¹² بأنه انفاق بدون تخطيط نتيجة عوامل نفسية أو اقتصادية أو اجتماعية. ويمكننا تعريفه على أنه الإقبال على الاستهلاك دون تحديد الأولويات مع إغفال القيمة والمنفعة للسلعة أو الخدمة خارج إطار الدخل المتاح .

كيف يوقف هوس الاستهلاك عجلة التنمية؟ :

ولتحديد علاقة هوس الاستهلاك بالتنمية نعود لمفاهيم الاستهلاك:

الاستهلاك حسب كيتز هو الانفاق على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية، ويقسم الى استهلاك سلعي(شيء مادي منظور)، واستهلاك خدمي (منفعة غير ملموسة)¹³ ، والاستهلاك هو ذلك الجزء المقتطع من الدخل الكلي و الذي يتم إنفاقه على السلع والخدمات بغرض إشباع رغبات الفرد بطريقة مباشرة¹⁴، ويعرف الاستهلاك أيضا على أنه يمثل كمية السلع والخدمات التي تسمح بتلبية الاحتياجات الآنية للأعوان الاقتصاديين¹⁵ .

وللاستهلاك دور أساسي في تركيب البنيان الاقتصادي وفي تحريك العجلة الاقتصادية ، إذ أن الاستثمارات وفرص العمل هما أمران متعلقان بحجم الطلب الكلي على السلع والخدمات. حيث يعتبر الاستهلاك ذا أهمية اقتصادية بالغة، وهذا من حيث اعتباره أحد مكونات الطلب الكلي في المجتمع (الطلب الكلي = الطلب على الاستهلاك + الطلب على الاستثمار)، فزيادة الاستهلاك تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وهذا يؤدي إلى زيادة المبيعات وبالتالي تزيد أرباح المنتجين وهذا يزيد من الإنتاج وبالتالي زيادة التشغيل وزيادة الدخل، وهذا يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي وتحسن مستوى المعيشة¹⁶ .

محددات الاستهلاك: ونقصد بها تلك العوامل التي تؤثر على الاستهلاك بالزيادة أو النقصان، ويمكن تقسيمها إلى

قسمين رئيسيين :

1. المحددات الاقتصادية: وهي العوامل الموضوعية التي تؤثر على الانفاق الاستهلاكي ونذكر منها :

الدخل: وهو أهم العوامل، حيث توجد علاقة طردية بين الاستهلاك والدخل، فكلما زاد هذا الأخير يزيد معه الاستهلاك ولكن نسبة الزيادة في الاستهلاك تكون أقل من نسبة الزيادة في الدخل بفرض ان المستهلك عقلائي.

الأسعار: إن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للأفراد وبالتالي يقل الاستهلاك والعكس في حالة انخفاض الأسعار. ولكن هذا لا يحدث في الوقت الحالي حيث لا توجد علاقة منطقية ارتفاع الاسعار وزيادة الاستهلاك.

التسهيلات الائتمانية: مثل القروض الاستهلاكية وانتشار البيع بالتقسيط ... ذلك يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي .

الحالة الاقتصادية: فعندما يمر الاقتصاد بمرحلة الانتعاش يزداد الإنتاج والتوظيف ومن ثم تزداد المداخيل ويرتفع الاستهلاك ويحدث العكس في حالة الركود الاقتصادي (الانكماش).

2. المحددات الذاتية: وتتمثل في العوامل الشخصية ومنها :

-دافع الحيلة والحذر للمستقبل والخوف من الأخطار المحتملة مثل الحرص يؤدي إلى التقليل من الاستهلاك الحالي .

- التقليل من الاستهلاك (الادخار) رغبة في تحسين مستوى الحياة مستقبلا .

- الدخل والتقدير يؤدي إلى تقليل الاستهلاك بينما الكرم والسخاء يؤدي إلى زيادة الاستهلاك .

- الانفاق بسبب الضغط الاجتماعي، كالأستهلاك التفاخري وتقليل ومحاكاة الآخرين والانفاق حفاظا على المركز الاجتماعي (طبقة الاغنياء)

- توقعات الأفراد اتجاه تغير الأسعار، فإذا كانوا يتوقعون ارتفاعها مستقبلا فإن الانفاق الحالي يزداد والعكس صحيح .

ويعد العالم الاقتصادي "كيتز" أول من أشار إلى أن الإنفاق الاستهلاكي يعتمد بصورة أساسية على مستوى الدخل. كما أشار إلى أن الإنفاق الاستهلاكي يتجه للزيادة مع كل زيادة في الدخل ، بحيث تكون زيادة الاستهلاك أقل من إجمالي الزيادة في الدخل طالما أن هناك جزء من الدخل يوجه للادخار، من خلال العلاقة¹⁷ :

$$\text{الدخل} = \text{الاستهلاك} + \text{الادخار}$$

أما الميل الحدي للاستهلاك فهو مقدار التغير في الاستهلاك الناتج عن التغير في الدخل بوحدة واحدة و. بمعنى آخر هو نسبة مقدار الزيادة أو النقصان في الاستهلاك على مقدار الزيادة أو النقصان في الدخل.

و ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك في الدول العربية حسب الاحصائيات المذكورة سابقا يعني انخفاض معدلات الادخار وهذا يُعد من أهم حلقات التخلف، فارتفاع الميل الحدي للاستهلاك المصاحب لانخفاض الدخول يؤدي حتماً إلى انخفاض معدلات الادخار وبالتالي انخفاض معدلات تكوين رأس المال، وبالتالي انخفاض مستويات الإنتاج والإنتاجية وهذا يؤدي إلى انخفاض المستوى الحقيقي للدخول وهكذا تعود الحلقة من جديد¹⁸ .

وبما ان الاستهلاك يفوق الدخل في العالم العربي يعني لا يوجد ادخار وبالتالي لا يوجد استثمار، و بما ان الاستهلاك يحرك الانتاج باعتباره يمثل الطلب فانه يخدم الدول المنتجة على حساب الدول المستهلكة، فزيادة الاستهلاك في الدول التي لا تنتج يزيدا فقرا وقد يحدث ذلك عجزا في ميزانيتها وبالتالي يعيق عجلة التنمية الاقتصادية فيها بينما في الدول المنتجة لان لها اسواقا خارجية تستقبل منتجاتها يزداد دخلها وبالتالي يدفع بعجلة التنمية فيها.

علاقة الاستهلاك بالتنمية في الجزائر:

الجزائر بلد ريعي بطبيعته ، وكما ذكرنا سابقا فان ما يفوق 94 بالمئة من صادراته هو الغاز والنفط، وبذلك فان غالب ما يستهلكه شعب الجزائر لا ينتج محليا وهذا من المسلمات، والجزائر ككل الدول العربية الاخرى تأثرت بثقافة الاستهلاك ولكن لم يظهر عيب هذه الثقافة الا بعد ازمة انخفاض سعر البترول، وقبل ذلك كانت الدولة في بحبوحة مالية عندما وصل سعر البرميل الى حدود 120 دولار، ولم يظهر اثر ذلك على التنمية الاقتصادية في البلاد، ولذلك فإن ثقافة الاستهلاك التي تتجه اليها اصابع الاتهام اليوم لم تكن السبب في توقيف عجلة التنمية في البلاد، وأن ثقافة الاستهلاك هذه نفسها هي السبب في تطور البلدان المنتجة نتيجة ارتباط الانتاج بالطلب.

ثالثاً: عوامل انتشار ثقافة الاستهلاك في العالم العربي

لم يعد الاقتصاد وحده هو المدخل الحقيقي لفهم سلوك المستهلك وزيادة التزعة الاستهلاكية بين البشر في عالمنا المعاصر. فلقد صارت التزعة إلى الاستهلاك عنصرا ثقافيا مؤثرا في، اقتصاديات الدول، وذلك نتيجة لما تمارسه من تأثيرات قوية على سلوك الإنسان في اتجاه الميل إلى الاستهلاك بل وجعل الاستهلاك هدفا في حد ذاته.

هناك عدة عوامل ادت الى انتشار ثقافة الاستهلاك خاصة في الدول العربية النفطية اهمها¹⁹:

(أ) الرأسمالية وتنامي الاستهلاك الترفي:

ويأتي في هذا الإطار تحريك رغبات الشعوب وخلق طموحات استهلاكية بغض النظر عن الحاجة إليها لدى المستهلكين. وفي سبيل ذلك أعدت الدول الرأسمالية الخطط والاستراتيجيات لخلق الأسواق والتوسع فيها والعمل من خلال وسائل سمعية وبصرية وآليات لنشر ثقافة مخططة لتعميم الاستهلاك. ولقد ساهم التحول نحو اقتصاد السوق، في بلدان العالم الأقل تطورا، وخاصة في ظل سياسات تحرير الاقتصاد والعولمة ، من خلال الخصخصة وإعادة الهيكلة واتفاقية التجارة الحرة وغيرها من التدابير ، وتكنولوجيا الاتصال ، في خلق ثقافة الاستهلاك من أجل الترغيب وإلغاء العقل وإثارة العواطف وتحريكها لاقتناء السلع الرأسمالية المتداولة في الأسواق، فكلما زاد الاستهلاك زادت القدرة الإنتاجية وتعاضم الفائض الاقتصادي لصالح الصفوة الاقتصادية العالمية وبالتالي دعم قدراتها الاقتصادية والسياسية.

(ب) المال النفطي وقيم الاستهلاك:

أدى المال النفطي دورا بالغ الأهمية في زيادة الشره الاستهلاكي خاصة في الدول العربية، تلك الدول التي حصلت على تدفق مالي ضخم دون أن يكون له قاعدة إنتاجية، ومن هنا تشكلت لدى أبناء تلك الدول قيم استهلاكية عالية. حيث أصبح المال النفطي قادرا على إغراق عشرات الملايين - خاصة المهاجرين إلى تلك الدول - في بحر من الكماليات

القادر على اقتلاعهم من هموم الإنتاج. فكل شيء جاهز ومصنع في الخارج يأتي إلى هذه الدول بأسعار ملائمة في ظل التدفق المالي الفجائي. وإذا كان أبناء هذه الدول يستهلكون ما يأتي إليهم جاهزا فإن المهاجرين إلى هذه البلدان يجدون المتعة، كل المتعة في اقتناء هذه السلع، التي أغرقت الأسواق، حيث يعتبر امتلاك هذه السلع رمزا للمكانة الاجتماعية وتميز بين أبناء وطنه، وأصبح من لم يستطع السفر إلى تلك البلدان يندب حظّه العاثر لأنه لم يصبه الدور لدخول "الجنة الموعودة" فيظل حالما بما يتمنى مجارة من وافته الفرصة واستطاع قطف ثمارها ممثلة في سلع استهلاكية تم اقتناؤها. بالإضافة إلى أن تلك الثقافة لم تقتصر على صاحب الحظ فقط، وإنما انتشرت بين المحيطين به في بلده الأصلي، فعلى المهاجر واجب اجتماعي عليه أن يؤديه، بالإضافة إلى أن تأدية هذا الواجب يجعله في مكانة اجتماعية متميزة بين الأهل والأصدقاء، ويتضح هذا فيما يعرف بظاهرة "الهدايا" إنه يظهر هذا الثراء الاستهلاكي مما يخلق بدوره رغبات وطموحات استهلاكية، ويشكل قيما جديدة، ويبدل قيما تقليدية تدفعهم نحو البحث عن كل ما هو متداول في الأسواق.

(ج) التحولات البنائية والاستهلاك التفاعلي:

لقد شهدت بلدان العالم الثالث تحولات كبرى في العصر الراهن، وأدى الانفتاح الثقافي إلى انتشار ظاهرة الاستهلاك التفاعلي وبرز مظاهر ثقافية مرتبطة بالسلع الاستهلاكية ولم تستطع تلك البلدان مجارة المنافسة المفروضة في ظل الانفتاح والعولمة، مما جعلها تستسلم لقوة وإهمار التيارات الثقافية الاستهلاكية المتدفقة، القادرة على تشكيل العقول وصياغة الفكر والوجدان وظهر ذلك بجلاء في انتشار الثقافة الاستهلاكية للأطعمة السريعة مثل الهامبرجر والبيتزا وكنتاكى. وشيوع الموسيقى الغربية وفرق الغناء الأجنبية والموضوعات الأمريكية والأوروبية.

ورغم أن الثقافة الاستهلاكية ليست جديدة تماما، إلا أنها أصبحت أكثر رواجاً حين دخل العالم مرحلة إلغاء الحواجز بين الشعوب، وبناء السوق العالمي الموحد وتشكلت ثقافة عالمية واحدة منتشرة في كل أجزاء العالم، وأخذت السلع المادية دلالات اجتماعية ورمزية تتجاوز قيمتها المادية لتكتسب قوة تدفع في اتجاه صهر العالم استهلاكياً ودمج ثقافياً، متجاوزة بذلك ثقافات الشعوب والطبقات والبيئات والجنسيات. وهكذا لعبت عوامل شتى في انتشار ثقافة استهلاكية موحدة ومعقدة.

(د) الإعلام وثقافة الاستهلاك:

لقد قامت فلسفة التأثير في المستهلك على سيادة مفهوم المنافسة كمحرك محوري للعولمة الاستهلاكية. و المنافسة في السوق العالمي تتطلب التكيف مع ثقافة هذا السوق، ولذلك فهي تؤمن بحرية الإعلام وفتح المجالات الواسعة أمام التقنية الإعلانية، وتجسيدها لهذه الفلسفة في الواقع العملي، تدفق الإعلام من خلال أساليب عدة تقوم على:

* تنوع الرسالة الإعلامية بحيث يتلاءم مضمونها مع مختلف الاختيارات، فيتجسد بذلك مفهوم حرية الاختيار والانتقاء وفق حاجات ومتطلبات الفرد مما يزيد من النزعات الاستهلاكية كل حسب رغباته.

* البث السريع والمتواصل للرسائل الإعلامية والإعلانية مما يخلق ميولا وتطلعات استهلاكية لدى كافة شرائح الاجتماعية.

* تجزئة الرسالة الإعلامية بالفواصل الإعلانية الحاملة لكل المغريات والمثيرة لكافة الغرائز، وبذلك تتعاضد فعالية التأثير دون وعي المتلقي بهذا التأثير أو بالأحرى "التنويم" غير المحسوس، فتتضاعف السيطرة الإعلانية وتتغلغل ثقافة الاستهلاك لتتمكن من النفس البشرية.

* العمل على تسهيل الحصول على السلعة بطرق متباينة وميسرة وجاذبة للشراء.

* عن طريق برامج مخططة، ومن خلال صناعة الفقرات الإعلانية والفن السينمائي والمسلسلات التلفزيونية وغيرها من الأشكال التي تجعل المتلقي يقارن بين حاله وحال الآخرين في المجتمعات الأخرى. * عن طريق الصوت والصورة والرمز والإيحاءات التي يبرزها الإعلان، ذلك الذي يستخدم كل ما هو متاح ومغر بغض النظر عن منظومة القيم الاجتماعية والثقافية الخاصة بكل مجتمع.

وكل ذلك بهدف إثارة غرائز الجمهور والترويج للسلع ودفع الأفراد للتسوق وترسيخ ثقافة الاستهلاك وخلق تطلعات ترفية عن طريق الصور التي تجعل السلع المعلن عنها مرغوبا فيها ومقنعة وميسرة ويمكن الحصول عليها بطرق ملائمة لمعظم قطاعات المجتمع حتى لو أدى ذلك إلى تدهور أحوالهم المعيشية أو فقدانهم لتراثهم الثقافي أو خفض قدراتهم البشرية أو اعتماد أنظمتهم على الاستيراد من الخارج. ولا عجب في أن الرسالة الإعلانية ارتبطت بالتسويق لمنتجات وخدمات المؤسسات الاقتصادية العملاقة في العالم، تلك التي عملت من أجل دعم النشاط التسويقي وتوسيع دائرة الاتصالات وخلق الأسواق وتوسيعها، ومن أجل ذلك امتلكت وسائل الإعلام وآليات التأثير، أو أصبحت الممول الأساسي للمؤسسات الإعلامية، فهي صناعة ثقافة الاستهلاك والمخططة لترويجها في القرية الكونية المستحدثة.

وللجزائر اسباب اخرى تضاف الى هذه الاسباب :

— الجزائر بلد ريعي بالدرجة الاولى فغالبا منتجاته حتى الاساسية تستورد من الخارج.

— تقلبات الاسعار الدائمة تجعل قرارات المستهلك غير عقلانية .

— الجزائري لا يشعر بالأمن الاقتصادي فاقتصاد الدولة متوقف على سعر البترول.

— التسهيلات الائتمانية والقروض الاستهلاكية التي تزيد من الانفاق الاستهلاكي.

رابعا : تحليل التدابير المتخذة من قبل الدولة لمواجهة الأزمة الاقتصادية :

لمواجهة أزمة انهيار أسعار النفط اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الاجراءات بغرض ضبط اوضاع المالية العامة وتحييد اثر الصدمة على النمو الاقتصادي شملت ما يلي²⁰:

1. استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الايرادات للحد من اثر تراجع اسعار النفط على النمو.

2. سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف، كإجراء لرفع حصيله مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها الى الدينار الجزائري ، فعلى سبيل المثال قام بنك الجزائر بالسماح للدينار الجزائري بالانخفاض ب 25 % مقابل الدولار الأمريكي وب 6.7 % مقابل اليورو خلال سنة 2015. والغرض من وراء ذلك هو الحد من الطلب على الواردات وتقليل الضغوط على الاحتياطيات الدولية.

3. اتخذت تدابير حاسمة في موازنة عام 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر احراز مزيد من التقدم في ترشيد الانفاق وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفورات، حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بسنة 2015 بنسبة 8.8 % ، كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3 %، وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16%، وقد شملت تدابير التقشف الالغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع ترامواي ومستشفيات ...) وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منا السيارات والإسمنت وخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الاحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة، وفي جانب الايرادات العامة اقرت موازنة 2016 رفع بعض الرسوم شملت اساسا الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء، وفرض حقوق جمركية ب 15% على اجهزة الاعلام الالي المستوردة.

وعلت الأصوات منذ بداية الأزمة التي تدعو إلى ترشيد الانفاق العام والاستهلاك، ولكن ما قامت به الحكومة حتى الآن، وما أعلن المسؤولون عنه عبر شاشات التلفاز هو سياسة التقشف، واستمرت هذه الاجراءات خلال سنة 2017، ويشير مشروع قانون المالية 2018 إلى الإبقاء على نفس السياسة ماعدا في بعض الجزئيات.

والتقشف Austerity هو أشهر مصطلح يتم تداوله بين الاقتصاديين بعد تنامي الحركات المناهضة لسياسات التقشف حيث ذاق عموم الناس ويلاتها في اليونان وإسبانيا وإيطاليا، وغيرها من الدول التي اضطرت تحت ضغط ديونها السيادية إلى أن تتبع سياسات تقشفية أحدثت آثارا سلبية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للناس إلى الحد الذي دفع بهم للخروج إلى الشوارع في وقفات مناهضة لهذه السياسات، والتقشف هو السياسات التي تستهدف تخفيض حجم الإنفاق الحكومي أو رفع الضرائب بهدف خفض عجز الميزانيات العامة للحكومات وتجنب تصاعد الديون الحكومية كنسبة من

الناتج المحلي الإجمالي، وغالبا ما تلجأ الحكومات إلى السياسات التقشفية أثناء الكساد أو التراجع الحاد لمستويات النشاط الاقتصادي، أملا في أن تؤدي تلك السياسات إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية، حيث تؤدي من وجهة نظر أنصار سياسات التقشف الاقتصادي، إلى توسع مستوى النشاط وارتفاع معدلات النمو، في الوقت الذي يرى فيه مناهضو سياسات التقشف أنها، على العكس من ذلك، دائما ما يصاحبها ارتفاع في معدلات البطالة وانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي²¹.

ويختلف التقشف عن مفهوم "ترشيد الانفاق العام" الذي تدعو اليه الحكومة، حيث يعرف الترشيد بأنه "العمل على زيادة فعالية الانفاق العام بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الحكومة على تمويل ومواجهة التزاماتها الداخلية والخارجية مع القضاء على مصادر التبذير والإسراف الى أدنى حد ممكن"، لذا فان ترشيد الانفاق العام لا يقصد به ضغطه ولكن يقصد به الحصول على اعلى انتاجية عامة باقل قدر ممكن من الانفاق، وبالتالي يمكن القول بان مفهوم ترشيد الانفاق العام اشمل واعم من سياسات التقشف، لأنه لا يتضمن مجرد اجراءات من شأنها تخفيض الانفاق العام، ولكنه يعني التحول نحو سياسات اكثر فاعلية في ادارة المال العام، وذلك من خلال اتباع طرق اكثر فعالية في ادارة الموازنة العامة، سواء كان ذلك على مستوى اعدادها أو تنفيذها او الرقابة عليها.

وهذه الاجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمجابهة الانتكاسة التي عرفتتها اسعار النفط هي اجراءات ناجحة فقط في الاجل القصير لأن الهوامش الوقائية للمالية العامة (صندوق ضبط الايرادات) سوف تنفذ في غضون بضع سنوات إذا استمر انخفاض اسعار النفط، كما أن باقي الاجراءات كخفض العملة ورفع الضرائب وخفض الانفاق العام ورفع أسعار الطاقة هي اجراءات لا تحضى بالدعم الشعبي وقد تكون سببا في حدوث حالات من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي اذا استمرت نفس الظروف.

وأكثر من ذلك تحيط بالاقتصاد الجزائري الكثير من اجواء عدم اليقين التي قد تزيد الأمور تعقيداً، ولا سيما أن الطلب على النفط والغاز يواجه تحديات كبيرة مستقبلا أبرزها:

- ظهور مصادر بديلة للطاقة.
- ارتفاع معدلات الاستهلاك الداخلي في الجزائر من الطاقة ما يهدد بتراجع الفائض المتاح للتصدير من النفط والغاز.
- زيادة الضغوط الدولية لفرض قيود على الانبعاثات من الطاقة الأحفورية بغرض حماية البيئة، وقد تجلّى ذلك نهاية 2015 في التوصل الى اتفاقية باريس حول المناخ، والتي قضت بفرض قيود على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.
- كل هذه الامور ستعكس سلبا على الطلب على الطاقة الاحفورية، وتؤدي الى حصول اختلال في امن الطلب على الطاقة، وتبعاً لذلك تكون إيرادات الدولة في تناقص، ما يهدد بحدوث أزمة اقتصادية عميقة ومستدامة في الجزائر، اذا استمرت في اعتمادها المطلق على النفط والغاز.

من خلال كل ما سبق نستنتج ان الاستهلاك ليس وحده ما يوقف عجلة التنمية في الجزائر فقد كانت في فترة ما قبل الازمة هناك فوائض مالية غير مستغلة في الانتاج والتنمية ، وعليه فان على الدولة الجزائرية اتخاذ مجموعة من التدابير التي من شأنها أن تساهم في الخروج من الازمة الحالية وتحقيق التنمية الشاملة والتي سيتم ذكرها في المحور الموالي.

خامسا: الحلول المقترحة للخروج من الازمة وتحقيق التنمية:

في الحقيقة هناك علاقة كبيرة بين الاستهلاك و التنمية، فان كان الاستهلاك عقليا كلما كان هناك مجال للادخار وكلما زاد الاستهلاك على الحاجة وعلى الامكانيات قل او انعدم الادخار وربما كانت هناك ديون، وطبعاً لا يوجد استثمار، ولحل مشكل هوس الاستهلاك هناك مجموعة من التدابير التي يمكن اتباعها نحو ترشيد الاستهلاك من خلال ما يلي:

1) دور مؤسسات الدولة²²: لها دور التشريع والتنفيذ والرقابة بالإضافة إلى الدور الاعلامي والفني: يتمثل الجانب التشريعي في دور مؤسسات الدولة في وضع القوانين المتعلقة بترشيد الطاقة والملزمة لكل الهيئات والوزارات بالإضافة الى كبار المستهلكين بضرورة اتباع أساليب ترشيد الطاقة.

— ويتمثل الجانب التنفيذي في فتح افاق وسبل تنفيذ برامج محددة وإزالة العوائق التي قد تواجه هذا التنفيذ
— ويتمثل الدور الرقابي في مراقبة تنفيذ هذه الاليات وتحديد الصلاحيات لكل مؤسسة ووضع اليات للمعاقبة في حال الاخلال بتنفيذ هذه القوانين.

— اما الجانب الاعلامي فان على الدولة دور في توعية المواطنين بأهمية ووسائل ترشيد الطاقة في وسائل الاعلام المختلفة مثل التلفزيون والراديو والصحف والمجلات من اجل توصيل رسالة ايجابية للمستهلك بان ثقافة ترشيد الاستهلاك في مجال الطاقة وكذلك في المجالات الاخرى هي واجب تطوعي نحو خدمة الوطن.

2) دور الاسرة في ترشيد الاستهلاك تؤدي الاسرة دوراً مهماً في تعزيز ثقافة ترشيد الاستهلاك من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها، ومن خلال النموذج الصالح عبر السلوك العملي والممارسة العملية لمفاهيم ترشيد الاستهلاك أمام الأبناء في الاسرة ومن خلال الحوار الدائم مع الأبناء في أهمية مفاهيم ترشيد الاستهلاك وذلك عبر ثلاث محاور :

المحور الأول المشاركة الفعالة في تخفيض الاستهلاك بالحد من استخدام مصادر الطاقة عند عدم الحاجة اليها

المحور الثاني : وهو ترحيل بعض الاعمال المنزلية كالغسيل والكوي الى ما بعد وقت الذروة والذي يبدأ من الساعة السادسة مساء وحتى العاشرة مساء وهو الوقت الذي يزداد فيه الحمل على شبكات التوزيع.

المحور الثالث : عند شراء المواد الاستهلاكية من ملابس ومأكل ومشرب وغيرها من متطلبات الحياة عدم شراء اكثر من الحاجة وعدم شراء ما لا يحتاجونه ، ووضع خطة متوازنة للصرف تتناسب مع الدخل، والبحث عن البدائل الافضل لما يستهلكونه بأفضل جودة و اقل تكلفة.

وهذه ثقافة تنتقل الى الابناء، من خلال الاقتداء بالاباء، ومن خلال التربية.

3) دور منظمة حماية المستهلك ومؤسسات المجتمع المدني: من خلال نشر الوعي الاستهلاكي الرشيد لدى المواطنين .

4) بالإضافة الى الغاء القروض الاستهلاكية التي تشجع على المزيد من الاستهلاك.

5) الحذر من الإسراف في استخدام البطاقات الائتمانية حيث تسهل على المستهلك الشراء دون تخطيط.

هذا في ما يخص ترشيد الاستهلاك لتكوين رأس المال، وفي المقابل يجب توجيه الاموال الى الاستثمار وتنمية الاقتصاد، وللاستثمار في الجزائر ابواب كثيرة ولديها من المقومات ما يجعلها في مصاف الدول المتقدمة ان استغلت الطاقات الموجودة بها ونوعت منتوجاتها خارج قطاع المحروقات من خلال:

قطاع الزراعة : فالجزائر تملك مساحات كبيرة صالحة للزراعة غير مستغلة، تمنح المعونات للمزارعين نسمع عن الارقام لكن دون نتائج ملموسة ولم تحقق الاكتفاء الذاتي، وهنا يفضل الرجوع الى القطاع العام في هذا المجال ، و الاموال التي تصرف هنا وهناك من الاحسن استغلالها في مؤسسات زراعية تكون تابعة للقطاع العام مع تشديد الرقابة عليها، ونستفيد هنا ايضا خلق مناصب عمل اضافة الى تحقيق الاكتفاء الذاتي.

قطاع الصناعة : للجزائر مقومات كثيرة منها المساحات الكبيرة والمواد الاولية غير النفط و الغاز، والشباب العاطل عن العمل منهم خريجون في تخصصات تقنية عديدة يمكن و استغلالها و الادمغة التي تهجر الوطن كلما سمحت لها الفرصة، بالإضافة الى الاموال التي تقدم لمشاريع الشباب وكثير منها يذهب في حوادث السيارات او يضيع لقلة خبرة هؤلاء، لماذا لا تبني الدولة المصانع وتوفر مناصب شغل وتنتج ما تحتاج وتصدر الفائض.

قطاع السياحة : للجزائر مقومات سياحية هائلة وأيضا غير مستغلة ولا تلقى الاهتمام الكافي، ولا يروج لها، وكما نعلم السياحة تتطلب الكثير من الترويج ، يمكن تهيئتها والترويج لها.

وبهذا يمكن للدولة تحصيل الكثير من المنافع منها تحقيق الاكتفاء الذاتي، والتصدير ويمكنها تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، والذي يعود على المجتمع بالنفع من خلال تحسين الظروف المعيشية للأفراد سواء من ناحية الدخل، أو من تهيئة المحيط و تحقيق العيش الكريم من صحة وخدمات.

إن زيادة معدلات الانتاجية التي هي مفتاح القضاء على كل المشاكل الاقتصادية على حد تعبير الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد "ادوارد براسكوت" الذي يقول "...الامر المهم اليوم هو على أي نحو يسير انتاج الفرد وكيف لنا ان

ندفع بالإنتاجية... هي الحل لكل المشاكل... هي التي تساعد في رفع الدخل، وهي التي تخلق الفرق بين الدول ومستوى معيشة الافراد فيها".

ولتحقيق هذه الاهداف لابد من توافر ادارة حكومية سليمة ونزيهة وعلى درجة عالية من الكفاءة، بما يسمح بترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة وجودة المؤسسات، والتي تعد شروطا اساسية للنمو القابل للاستمرار، اضافة الى العمل على زيادة معارات العاملين الذين يحتاجهم سوق العمل عن طريق تحسين جودة التعليم، فالتنمية البشرية هي اساس للتنمية الاقتصادية²³.

خلاصة: (نتائج وتوصيات)

نخلص من الدراسة وبعد مراجعة العديد من الادبيات التي تكلمت عن العلاقة بين الاستهلاك والادخار و التنمية، وبعد ملاحظة النمط الاقتصادي الذي اتبعته الدولة الجزائرية خلال كل فترة سواء كانت هناك مجوحة مالية او ازمة، ان هوس الاستهلاك لم يكن السبب الرئيسي في وقف عجلة التنمية بالجزائر، وان السياسة التقشفية التي تتبعها الدولة ليست كافية للخروج من الازمة، بل قد تزيد الطين بلة، وان على الدولة وعلى الشعب التكاليف لتحقيق الانفاق والاستهلاك الرشيد وليس التقشف، وان على الدولة خلق نموذج اقتصادي غير الريعي الذي تعتمد، فعليها التنوع في منتجاتها واستغلال كل الطاقات البشرية والموارد التي حباها الله بها لتكون في مصاف الدول المتقدمة، بل ومنافسا قويا في الساحة العالمية.

الهوامش والمراجع:

1. جمعية العائلة، النظام العالمي المعاصر....ثقافة الاستهلاك ومستقبل التنمية ، موجودة على الخط:
<http://www.lafamille-lb.org/article.php?id=4277&cid=244&catidval=0>
2. جمعية العائلة، ثقافة الاستهلاك وتحديث العالم العربي، موجودة على الخط:
<http://www.lafamille-lb.org/article.php?id=%204276&cid=%20244>
3. المسعودي ، توفيق ؛عباس، عبد عون ، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق - دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010، ص: 28.
4. ربيع ،نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ص:05.
5. بخاري، عبلة عبد الحميد، التنمية والتخطيط الاقتصادي: مقدمة في التنمية والتخطيط، ص: 4 على الخط:
<http://www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/DPI.pdf>
6. لطفي ، علي، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، ط2، 1980، ص : 185.
7. بوزيد، سايج، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012، ص 22.
8. بخاري، عبلة عبد الحميد، مرجع سابق ، ص 5.
9. عبد اللطيف، رشاد، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص: 56 – 57.
10. سلمان، منى ، ثقافة الاستهلاك في العالم العربي، تقرير متوفر على الخط:
<http://www.aljazeera.net/programs/al-jazeera>
11. نادية الشريف: أستاذة علم النفس التربوي في جامعة القاهرة، مصر، في حوار اذاعي تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/11/10 على الخط:
<http://www.mc-doualiya.com/programs/family-children-parent-society mcd/20110107-shopping-abuse-sickness-over-stop>

12. احمد جابر: رئيس المركز الاقتصادي والاجتماعي للدراسات الاستراتيجية وخبير اقتصاد واستاذ جامعي لبناني في حوار اذاعي على نفس الموقع السابق.
13. بولحية، الطيب، التحليل الاقتصادي الكلي، مطبوعة دروس ، جامعة محمد الصديق بن يحيى، 2016/2015، ص: 38.
14. طارق، الحاج ، علم الاقتصاد ونظرياته ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان 1998، ص: 106.
15. Bernard, Bernier ;Yves ,Simon, Initiation à la Macroéconomie, 9ème édition, dunod, paris 2007 , p 97.
16. طارق الحاج ، علم الاقتصاد ونظرياته ، مرجع سابق، ص: 106.
17. دروس على الخط:
- http://www.enefd.dz/cours_2as/fichiersPDF/Gestion-Econ/Management/PDF2/F236_MANAGEMENT2_L03.pdf
18. عبد السلام العبادي: مفهوم التنمية في الإسلام وأهدافها وأطرها، نشر في كتاب بحوث ندوة التنمية من منظور إسلامي التي نظمت ما بين الجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت) والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو) في عمان، 1991، الجزء الثاني، ص (649-706).
19. جمعية العائلة، النظام العالمي المعاصر ...ثقافة الاستهلاك ومستقبل التنمية ، مقالة متوفرة على الخط:
<http://www.lafamille-lb.org/article.php?id=4277&cid=244&catidval=0>
20. مرغيت، عبد الحميد، تداعيات انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، متوفرة على الموقع:
<http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2015/12/pdf>
21. السقا، محمد ابراهيم، اقتصاديات التقشف ، متوفرة على موقع الاقتصادية:
http://www.aleqt.com/2015/02/05/article_928781.html
22. اكنم ابو العلا واخرون ، ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية الاهداف والمسؤوليات والاجراءات ، ، مصر، ص: 14.
23. مرغيت، عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره.